تـنـمية الرافديـن

العدد 119 المجلد 37 لسنة 2018

دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي

Study And Analysis Of The Effectiveness Of Turkey's Economic Policies On Economic Diversification

الدكتور صلاح الدين احمد محمد أمين

مدرس – كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل

Salahuddin A M. Ameen(PhD)
Lecturer - Faculty of Management and Economics
Lebanese French University, Erbil
Salah.ahmed33@gmail.com

تأريخ استلام البحث 2018/4/30

تأريخ قبول النشر 2018/8/28

المستخلص

شهد الاقتصاد التركي خلال المدة ما بين السنوات (1973 - 2014) نموا ملحوظا، وانعكس هذا النمو على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية جميعها، وقد رصدت لهذه الخطط مبالغ طائلة استثمرت في مشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، وكان لتظافر جهود القطاعين العام والخاص أثره الواضح في العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عملية التنمية، وتم انجاز العديد من الأهداف التنموية الرئيسة التي توضحها المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وتبنت الخطط التنموية الخمسية منذ الاولى ستراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم جعل الاقتصاد أحادي الجانب، وفي هذ السياق أصدرت تركيا العديد من السياسات والآليات والاجراءات الكفيلة لضمان استمرار تنوع هيكل الموارد الاقتصادية، من خلال الاعتماد على السياسات التي من شأنها أن تحقق تلك الأهداف، ونستعرض فيما يأتي السياسات والموشرات للتنويع الاقتصادي لمصادر في تركيا.

الكلمات المفتاحية: *السياسات الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنويع الاقتصادي*

Abstract

The Turkish economy has witnessed a remarkable growth during the years (1973-2014). This growth was reflected in the economic, social and urban aspects of the economy. These plans were invested in the infrastructure projects and the development of human and economic resources. It is clear in the work to diversify the economic base and push the development process. Many of the main development goals, which are illustrated by macroeconomic indicators, have been achieved. The five-year development plans adopted since the first strategy of diversifying the economic base and not making the economy one-sided. In this context, Turkey has issued a number of policies, mechanisms and procedures to ensure the continued diversification of the economic resources structure by relying on policies that will achieve these objectives, and indicators of economic diversification of sources in Turkey.

Key Words*: Economic policies, Economic diversification, Indicators of Economic diversification*

المقدمة

إن تنويع القاعدة الاقتصادية يعد من الأهداف الرئيسة لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يتطلب مواجهة التحديات والعوائق ومعالجتها ووضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل. إذ إن تركيا أدركت أن الاعتماد على قطاع معين بوصفه مصدراً رئيساً ووحيداً للدخل غير ممكنة في المستقبل، وبذلك نهجت استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحصين الاقتصاد الوطني من آثار التقلبات الاقتصادية وزيادة قدرته على استيعاب المتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق تركزت الحاجة إلى ضرورة توسيع القاعدة الاقتصادية بمساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين هذا الدخل، وفي هذ السياق أصدرت تركيا العديد من السياسات والاليات والاجراءات الكفيلة لضمان استمرار تنوع هيكل الموارد الاقتصادية، من خلال الاعتماد على السياسات التي من شأنها أن تحقق تلك الأهداف في التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من اشكالية الاعتماد على مورد وحيد للدخل، وخطورة ذلك على استقرار النمو الاقتصادي، ومن ثم على ديمومة واستمرار عملية التنمية الاقتصادية في تركيا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي: هل استطاعت السياسات الاقتصادية لتركيا تحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية الرامية إلى تنويع اقتصادها.

هدف الدراسة

تقييم استراتيجيات وسياسات تركيا في التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل.

فرضية الدراسة

حققت تركيا قدراً إيجابياً من التنويع الاقتصادي وفق المؤشرات بموجب السياسات المخططة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي والكمي للأرقام الواردة في الجداول.

الاطار المكاني والزماني للدراسة

يتحدد نطاق الدراسة لتركيا في الاطار المكاني، أما الإطار الزماني فيتضمن المدة (1963-2014) وذلك لغرض لتغطية الإحداث المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

استراتيجية وسياسات التنويع الاقتصادي في تركيا

شهدت تركيا تحولاً كبيراً واساسياً منذ البدء بالتخطيط لأول مرة في عام (1963)، إذ حاولت الحكومة بالاستشارة مع المختصين التخطيط لاتخاذ قرارات استراتيجية بشأن رؤية واتجاه التنمية الاقتصادية بعد أن مرت تركيا بأوقات صعبة وصلت إلى مرحلة الافلاس (Snyder, Wayne, 1969, 60) ، لكن لم تكن مهمة التخطيط تلك سهلة نظراً لصعوبة المرحلة الاقتصادية وبداية الممارسة وقلة الخبرة في مجال التخطيط ولاسيما في التخطيط الاستراتيجي، إذ تأسست هيئة تخطيط التنمية في عام 1960 تحت اسم (DPT) وكانت تابعة لمجلس الوزراء،

وفي عام 2011 تحولت إلى وزارة التنمية والتي تشرف على إعداد الخطط الخمسية وطويلة الأجل وإعداد التقارير السنوية الخاصة بخطط التنمية الخمسية في تركيا. وأهم مهامها الرئيسة تتلخص في مايأتي:

- ✓ مساعدة الحكومة في بلورة وتنفيذ السياسات الضرورية لتحديد الموارد وفرص استغلالها.
- ✓ إعداد الخطط الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل.
- ✓ تشجيع ومتابعة رأس المال الاجنبي والقطاع الخاص.

إن التوجه الاستراتيجي لتركيا الذي تم تنفيذه في خطط التنمية الخمسية لتركيا للمدة 1963-2018 التي يبينها الجدول 1 *.

الجدول 1

استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية والأهداف العامة لخطط التنمية الخمسية في تركيا

ت	الخطط	الاهداف الرئيسة
1	**خطة التنمية الأولى (1963-1967)**	1- تأمين سريع ومستمر للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وبناء نظام ديمقراطي 2- زيادة معدل النمو إلى (7.00%)، تأهيل العدد الكافي من العلماء والتقنيين المتخصصين. 3- تحفيز القطاع الخاص والاستثمارات 4-الاستقرار والشفافية5- زيادة الادخارات وتقليل الاستهلاك الكمالي والاستخدام الكفء للموارد العامة 6- التنمية الكفوءة للزراعة من خلال فاعلية استخدام الارض والمكننة 7- تحديد وتكامل رؤوس الأموال الصغيرة والمتناثرة في التجارة والصناعة 8- زيادة مساهمة القطاع الصناعي من (16.80%) إلى (21.40%) وتخفيض مساهمة القطاع الزراعي من (43.80%) إلى (38.30%) خلال سنوات الخطة.
2	**خطة التنمية الثانية (1968-1972)**	1- تحقيق معدل نمو بنسبة (7.00%) 2- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من (16.30%) إلى (20.50%) 3- رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (2580) ليرة إلى (3200) ليرة 4- رفع الاستهلاك الفردي من الناتج المحلي الاجمالي من (1755) ليرة إلى (1980) ليرة 5- التخطيط الحضري 6- تحديث القطاعات الاقتصادية. 7- زيادة الادخارات والاستثمارات لضمان الرفاهية للاجيال القادمة 8- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص.
3	**خطة التنمية الثالثة (1973-1977)**	1- زيادة معدل السلع الوسيطة والاستثمار وهندسة الصناعة بموجب اتباع تنمية التكنولوجيا لتنمية الانتاج والانتقال إلى القطاعات الحديثة في الصناعة 2- تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية 3- تحقيق نمو بمعدل (8.60%) خلال 15سنة القادمة 4- زيادة نسبة مساهمة القطاعات(الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي من (21.80%) ، (22.6%)، (49.30%) في عام 1972 إلى (23.40%)، (26.80%)، (49.80%) في عام 1977 للقطاعات على التوالي.
4	**خطة التنمية الرابعة (1979-1983)**	1- زيادة البنى التحتية للمواصلات والانتقال من سكة الحديد والمواصلات البحرية والمطارات وخطوط الطيران 2- التخطيط لمعدل نمو بنسبة (8.00%) 3- التغيير في تنوع القاعدة الاقتصادية من خلال تغيير نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من (22.20%)، (29.50%)، (48.30%) إلى (23.40%)، (31.80%)، (48.80%) في عام 1983 للقطاعات على التوالي.
5	**خطة التنمية الخامسة (1985-1989)**	1- تخفيض نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى (15.50%) و زيادة مساهمة القطاع الصناعي إلى (33.30%) في الناتج المحلي الاجمالي. 2- دعم وتشجيع التصدير وحماية التجارة الخارجية من أجل زيادة الإيرادات. 3- تشجيع الادخار ودعم الاستثمارالاجنبي والمناطق الحرة، توسيع القروض الزراعية متوسطة وطويلة الأجل. 4- الاستخدام الفاعل للموارد الطبيعية والبشرية. 5- الحد من ارتفاع

ت	الخطط	الاهداف الرئيسة
		التضخم. 6- إعادة الاجراءات الضريبية لتكون سهلة ونزيهة.
6	**خطة التنمية السادسة (1990-1994)**	1- تحديد سعر الصرف في السوق وحمايته. 2- تنويع وتشجيع منتجات التصدير، استمرار نمو الصادرات الصناعية وإيجاد منافذ تسويقية دولية متنوعة. 3- تشجيع المنافسة في الاقتصاد وزيادة الانتاجية. 4- تشجيع نمو القطاع السياحي. 5- الاستمرار في تشجيع الاستثمار الاجنبي وتسريع أنشطتها الترويجية وتشجيع تحويل مدخرات العمال في الخارج إلى داخل تركيا. 6- تخفيض الرسوم الجمركية على الاستيرادات من المنتجات الصناعية تدريجيا لحين الانضمام إلى السوق الاوربية. 7- تنفيذ السياسة الليبرالية القائمة على رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي لضمان تدفقات أكبر لرأس المال الأجنبي 8- سياسة الحوافز والبحث والتطوير والتكنولوجيا الفائقة. 9- ومنع التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية. 10- تحرير النظام المالي مع السيطرة على إجمالي احتياطيات النظام المصرفي و زيادة الاهتمام والثقة في النظام المالي. 11- خفض الدين العام. 12- تخطيط القوى العاملة. 13- زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الدولة والاستمرار في الخصخصة لضمان توسيع قاعدة رأس المال. 14- التوسع في الانتاج ولاسيما بالنسبة للقطاع الخاص من حيث نمو الاستثمار15- سياسات الدعم الزراعي و الحفاظ على الاستقرار في الدخل الزراعي. 16- متوسط الزيادة السنوية في إجمالي الانتاج للقطاع الزراعي نسبة (4.20%) ونسبة (8.30%) لقطاع الصناعات التحويلية ونسبة (6.70%) في قطاع الخدمات خلال مدة الخطة.
7	**خطة التنمية السابعة (1996-2000)**	1- تنمية رأس المال البشري وتحسين توزيع الدخول. 2- تحديد سعر الصرف في السوق وحمايته. 3- تسهيل تحرير نظام التجارة الخارجية. 4- استمرار نمو الصادرات الصناعية وإيجاد منافذ تسويقية دولية متنوعة. 5- الحفاظ على معدلات النمو التي تحققت في السنوات الأخيرة في دخل السياحة. 6- الاستمرار في تشجيع الاستثمار الاجنبي وتسريع أنشطتها الترويجية. 7- رفع مستوى حياة أفراد المجتمع وتحسين توزيع الدخل والانتاجية وزيادة فرص العمل. 8- تسريع التصنيع، تحقيق الاختراعات في مجال التكنولوجيا. 9- رفع مستوى التعليم و تدريب وتأهيل القوى العاملة. 10- انشاء بيئة نمو مستقرة ومستدامة من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي في مدة الخطة. 11- متوسط الزيادة السنوية في إجمالي الانتاج للقطاع الزراعي نسبة (3.70%) ونسبة (7.70%) لقطاع الصناعات التحويلية ونسبة (6.60%) في قطاع الخدمات خلال مدة الخطة.
8	**خطة التنمية الثامنة (2001-2005)**	1- خفض مستوى التضخم ليتفق مع معايير الاتحاد الاوروبي. 2- النمو الاقتصادي المستدام وانشاء العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وذلك تماشياً مع هدف القدرة التنافسية. 3- زيادة الانتاج والاصلاحات الهيكلية في العمل والضمان الاجتماعي، وتأمين استقرار الاسعار. 4- دعم القطاع الزراعي. 5- تخفيض العجز العام والثبات بطريقة الانتقال إلى هيكل التمويل المستدام بوصفه هدفاً رئيساً للسياسة المالية. 6- توطيد السلطة الادارية في التنفيذ والاشراف على الضرائب7- اعطاء البنوك الادارة الذاتية وازالة المشاكل الهيكلية ووجوب انسحاب القطاع العام بشكل تدريجي من القطاع المصرفي على أن يكون النظام المالي متفقاً مع قواعد الاتحاد الأوروبي. 8- اتباع استراتيجية الخصخصة لضمان مشاركة القطاع الخاص ولاسيما في الاتصالات والطاقة لتحقيق الطاقة الانتاجية ولخلق قيمة مضافة عالية لتعزيز القدرة التنافسية ودعم الاقتصاد وزيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا الملائمة. 9 - تكثيف استثمارات القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مجالات البنية التحتية الاجتماعية وتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار في أنشطته في المناطق التي انسحب منها القطاع العام. 10- تشجيع ومنح حوافز للاستثمارات الاجنبية الداعمة للاقتصاد

ت	الخطط	الاهداف الرئيسة
		الوطني والتوجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي. 11- زيادة القدرة التنافسية وتحقيق التحول الهيكلي في التصدير تماشياً مع اتجاهات التجارة في العالم. 12- اتباع سياسات ضمان الانتقال للصناعة التي تكثفي بالاعتماد على المواد الاولية والايدي العاملة إلى الصناعة المستخدمة للتكولوجيا الحديثة لزيادة حصتها في التصدير للاسواق العالمية. 13- دعم الاستثمارات في الخارج من خلال الاقتراض. 14- تشجيع دعم مناطق التجارة الحرة. 15- يقدر أن الناتج المحلي الاجمالي سينمو سنويا بنسبة (6.50%) وأنه سينمو بنسبة (6.70%) في المتوسط، نسبة متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة (2.10%) في الزراعة، (7.00%) في الصناعة، (7.50%) في قطاع الخدمات. 16- من أجل التنويع الاقتصادي يُقدر تخفيض حصة المشاركة النسبية للقطاع الزراعي من (17.20%) إلى (14.40%)، وزيادة القطاع الصناعي من (23.30%) إلى (23.80%)، وحصة قطاع الخدمات من (59.50%) إلى (62.20%) في الناتج المحلي الاجمالي.
9	**خطة التنمية التاسعة (2007-2013)**	1- خفض مستوى التضخم ليتفق مع معايير الاتحاد الاوروبي. 2- النمو الاقتصادي المستدام وانشاء العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، وذلك تماشياً مع هدف القدرة التنافسية والتماسك في قوة الاقتصاد. 3- تنفيذ السياسة النقدية لتحديد سعر الصرف للحد من التضخم. 4- الاصلاحات الهيكلية في العمل. 5- دعم القطاع الزراعي والضمان الاجتماعي. 6- زيادة في الانفاق العام على أن تبقى تحت السيطرة في تخصيص الموارد للقطاعات. 7-استراتيجية دعم الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات والطاقة مثل بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. 8- تشجيع الاستثمار والحد من ارتفاع سعر الفائدة والتنويع القطاعي في الاستثمار. 9- زيادة القدرة التنافسية و تحقيق التحول الهيكلي في التصدير تماشياً مع اتجاهات التجارة في العالم. 10- اتباع سياسات ضمان الانتقال للصناعة التي تكثفي بالاعتماد على المواد الأولية والأيدي العاملة إلى الصناعة المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة لزيادة حصتها في التصدير للاسواق العالمية. 11- يقدر أن الناتج المحلي الاجمالي سينمو سنويا بنسبة (6.50%)وأنه سينمو بنسبة (6.70%) في المتوسط. 12- يُقدر أن يصل نصيب الفرد من الدخل (10100) دولار في عام 2013 13- نسبة متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة (3.60%) في الزراعة،(7.80%) في الصناعة،(7.30%) في قطاع الخدمات. 14- من أجل التنويع الاقتصادي يُقدر تخفيض حصة المشاركة النسبية للقطاع الزراعي من (9.90%) إلى (7.80%)، وزيادة القطاع الصناعي من (25.90%) إلى (27.20%)، وحصة قطاع الخدمات من (64.20%) إلى (65.00%) من الناتج المحلي الاجمالي 15- زيادة مساهمة عنصر العمل ورأس المال من (2.30%) و (3.3%) إلى (4.30%) و(5.60%) على التوالي. 16- زيادة حجم الصادرات من (83.10) مليار دولار إلى (210) مليار دولار. 17- زيادة حجم الاستيرادات من (133.30) مليار دولارإلى (275) مليار دولار. 18- زيادة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الاجمالي من (54.40%) إلى (59.00%). 19- زيادة دخل القطاع السياحي من (19.60) مليار دولار إلى (36.00) مليار دولار 20- تخفيض الاستثمار الاجنبي المباشر من (17.00) مليار دولار إلى (12.00) مليار دولار لزيادة الاعتماد على الاستثمار المحلي في التنمية .
10	**خطة التنمية العاشرة (2014-2018)**	1- الاستخدام الفعال والأمثل للموارد ولاسيما النادرة في الاقتصاد، والحفاظ على تعزيز الاستقرار في الدولة يعدُ شرطاً مسبقا في الوصول إلى أهداف الخطة، تحسين نوعية وتنويع الايرادات العامة. 2- زيادة مشاركة القوى العاملة والتحسين الكمي والنوعي لهيكل التعليم بشكل خاص ليتواءم وسوق العمل. 3- تطوير وتسويق التكنولوجيا تسهم في إمكانية النمو من خلال زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج و القدرة التنافسية. 4- زيادة فرص الاستثمار التي يقودها القطاع الخاص ولاسيما في

ت	الخطط	الاهداف الرئيسة
		مجال (R&D) البحوث والتطوير. 5- تعزيز القطاع الصناعي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. 6- تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال تغيير البيئة الاستثمارية الملائمة لضمان نقل التكنولوجيا وتوليد فرص العمل المباشرة. 7- من المتوقع أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سيزيد بنسبة (5.50%) تماشياً مع أهداف عام 2023. 8- ادخال تحسينات في رأس المال البشري وزيادة انتاجية رأس المال عن طريق التكنولوجيا وأنشطة الابتكار(TFP). 9- زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي من (4.00%) إلى (5.90%) خلال مدة الخطة ونصيب الفرد من الدخل ومن المتوقع أن تصل (15996) دولاراً في عام 2018. 10- نسبة متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة (7.20%) في الزراعة، (19.90%) في الصناعة،(61.90%) في قطاع الخدمات،(1.60%) خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة و (12.70%) للضرائب المدعومة 11- ومن أجل التنويع الاقتصادي يُقدر تخفيض حصة المشاركة النسبية للقطاع الزراعي من (7.70%)إلى (6.80%)، وزيادة مشاركة القطاع الصناعي من (19.20%) إلى (20.40%)، وحصة قطاع الخدمات من(61,6%) إلى (61,9%) في الناتج المحلي الإجمالي 12- زيادة مساهمة عنصر العمل ورأس المال من (2.30%) و(4.30%) إلى (3.30%) و(5.60%) على التوالي. 13- زيادة حجم الصادرات من (157.80) مليار دولار إلى (227.20) مليار دولار، زيادة حجم الاستيرادات من (252.30) مليار دولارإلى (404.30) مليار دولار. 14- زيادة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الاجمالي من (48.20%) إلى (53.00%) 15- زيادة دخل القطاع السياحي من (28.60) مليار دولار إلى (40.80) مليار دولار، زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر من (15.30) مليار دولار إلى (28.30) مليار دولار.

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادرالآتية

1- The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), development plan, Ankara, 1963,1968,1973,1979,1985,1989,1995,2000,2006,2013).

2- Canbaz, Ayşegul& Duru Oksuz, S.Deniz Tuğrul, Yunus Şekerm,Development plans of Turkey from 1923to 2019, University Istanbul Turkey, Istanbul.2014,p2.

3- Snyder ,Wayne W, Turkish Economic Development, The First Five Year Plan, 1963-67, Center for Research on Economic Development University of Michigan ,1969.

* السنوات1984، 1987، 1995 ،2006 لم تقم الحكومة التركية بتنظيمها في خطط التنمية الخمسية لها، بالاضافة لذلك نظمت الخطة التاسعة لسبعة سنوات (2007-2013) باعتباران هذه الخطة هي الوثيقة التي تحدد التحولات الاساسية لتركيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار نهج متكامل لاستراتيجية طويلة الأمد لغاية عام 2023. للمزيد الرجاء الرجوع إلى: (Ministry of Development,2006,11).

ويمكن تلخيص هذه التطورات إلى حقب، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين أربع حقب تخطيطية كما هو موضح في الجدول 1 وكما يأتي:

أولاً- الحقبة ماقبل عام 1963

عندما تأسست الجمهورية التركية، كان الاقتصاد التركي متخلفاً ويعاني من آثار الحروب. وعقد في أزمير المؤتمر الاقتصادي الاستشاري الأول في 17 فبراير - 4 مارس عام 1923 بشأن النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي ستنتهجها الحكومة، وتركزت قرارات المؤتمر من حيث المبدأ على تشجيع المشاريع الخاصة ورأس المال الخاص الأجنبي، ومن أجل ذلك فقد تم

تأسيس بنك باسم (İşbank) برأس مال مختلط من أجل تطوير القطاع الصناعي الخاص، وفي عام1925 تم تأسيس بنك الصناعة والتعدين (ساناي هاء مادن BANKASI) من أجل تمويل استثمارات المؤسسات العامة لهذه القطاعات، وأصدرت الحكومة قانوناً لتشجيع الصناعة والذي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص مع محدودية الوسائل المتاحة، مثل الاعانات على رسوم النقل ..الخ، أما في مجال الزراعة، فقد ألغت الحكومة في عام 1925 ضريبة (العشر) والتي كانت ضريبة ثابتة بنسبة (10.00%) على المنتجات الزراعية التي نفذت خلال العهد العثماني .

إن الحكم العسكري لتركيا كان هو السبب بالركود الاقتصادي بسبب انخفاض الاستثمارات، ولاسيما استثمارات القطاع الخاص وعلى مدى السنوات (1960-1961)، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي (2.7%) ومعدل النمو السكاني (2.80%) في عام 1960، وانخفاض متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج الوطني الاجمالي بنسبة (0.10%)، وارتفاع في الأسعار بنسبة (3.3%) في عام 1961 مقارنة بعام 1960، وتميزت هذه المدة بعدم استقرار قيمة العملة (12)، نتيجة عدم اليقين الناجم عن الحكم العسكري. وفي 1961/11/25 تم اجراء انتخابات عامة على أثرها عاد الجيش إلى ثكناته وانعقدت أولى جلسات البرلمان، مما يعني عودة الحكم إلى السلطة المدنية.

ثانياً- الحقبة الثانية (1963- 1973)

في هذه الحقبة تولى المدنيون السلطة، وحاولوا تحويل اتجاه الاقتصاد، وقاموا بوضع خطة خَمسية أولى غطت للسنوات (1963-1967) والخطة الخمسية الثانية للتنمية للسنوات (1968-1973) في تركيا.

ثالثاً- الحقبة (1974- 2000)

لقد شكلت خطتا التنمية السادسة و السابعة الخطوات الأولى بالاتجاه الصحيح في المسيرة التنموية، والتي اتسمت بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الايرادات، كما تتسم هذه الحقبة بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات القطاعية، وجزء من الحلقة الثانية من منظومة مسار استراتيجي بعيد المدى. واتسمت تجربة التخطيط في المملكة بالمرونة على تطوير منهجية التخطيط وفقا للظروف المرحلية والتطورات العلمية والتكنولوجية نحو التنمية المتوازنة بين المناطق، والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتنافسية، وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رابعاَ - الحقبة (2001- 2018)

تعد هذه الحقبة القفزة النوعية في الاقتصاد التركي وتنويع القاعدة الاقتصادية في معظم القطاعات بخاصة خفض مستوى التضخم ليتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإنشاء العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وذلك تماشيا مع هدف القدرة التنافسية واتباع استراتيجية الخصخصة لضمان مشاركة القطاع الخاص، والاستخدام الفعال والأمثل للموارد ولاسيما النادرة في الاقتصاد، والحفاظ على تعزيز الاستقرار في الدولة والذي يعدُّ شرطاً مسبقاً في الوصول إلى أهداف الخطة وتحسين نوعية المنتجات وتنويع الإيرادات العامة. وتشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لضمان نقل التكنولوجيا وتوليد فرص العمل المباشرة.

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

بذلت تركيا جهوداً واضحة من أجل تنويع اقتصادها، إذ تبنت سياسات مختلفة تجسدت في أهداف عامة ضمنتها في خططها التنموية الخمسية. ولدراسة واقع الاقتصاد التركي الحالي وتقييمه ثم الاستناد إلى التطورات في المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد منذ بداية انتهاج التخطيط في تركيا وفي ضوء البيانات الرسمية المنشورة، وعلى النحو الآتي:

أولاً- تنويع مساهمة النشاطات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي التركي

حقق الاقتصاد التركي خلال المدة الماضية ما بين السنوات (1973 - 2014) نمواً ملحوظاً، وانعكس هذا النمو على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية جميعها، وخلال هذه المدة نفذت تركيا تسع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية، ودخلت الآن في الخطة العاشرة للمدة من (2014 - 2018).

وقد رصدت هذه الخطط مبالغ طائلة استثمرت في مشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، وكان لتظافر جهود القطاعين العام والخاص أثره الواضح في العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عملية التنمية، وتم انجاز العديد من الاهداف التنموية الرئيسة التي توضحها المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها: مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتنمية القوى البشرية، ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية وتنشيط التجارة الخارجية وتطوير سوق العمل، وكان للجهود التنظيمية التي اتخذتها الحكومة دور بارز وملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتدفق النقد الاجنبي، ونقل التكنولوجيا .(Ministry of economy, 2014,40)

ولتوضيح درجة مساهمة النشاطات الاقتصادية ، تم اعتماد تحليل تنويع الناتج المحلي الاجمالي وعلى توزيع هذا الناتج بالأسعار الجارية لعشرة قطاعات وهي: الزراعة والغابات وصيد الاسماك، التعدين والمحاجر، الصناعات التحويأتية، الكهرباء والغاز والمياه، البناء والتشييد، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، النقل والاتصالات والتخزين، المالية والتأمين والعقارية، الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية، ويبينها الجدول 2.

الجدول 2

هيكل الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في تركيا خلال للمدة (2014-1973) (نسبة مئوية)

ت	السنوات القطاعات الاقتصادية	1973 الأهمية النسبية للناتج (%)	2014 الاهمية النسبية للناتج (%)	نسبة التغير %
1	الزراعة والغابات وصيد الاسماك	32.19	7.40	(24.79)
2	التعدين والمحاجر	1.03	1.50	0.47
3	الصناعا ت التحويلية	17.45	15.80	(1.65)
4	الكهرباء والغاز والمياه	0.80	2.30	1.50
5	البناء والتشييد	5.30	4.6	(0.70)
6	التجارة والفنادق	13.58	14.60	1.02
7	النقل والاتصالات	7.95	13.60	5.65
8	المالية والتأمين والعقارية	2.47	11.80	9.33
9	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	10.82	16.50	5.68
10	الخدمات الحكومية	8.41	11.90	3.49
	الاجمـــالي	100	100	صفر

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية

1- Turkish Statistcal Institute ,Statistical Indicators (1923-2013), ANKARA 2014,673-677.

2- Turkish Statistcal Institute,main statistical,National Accounts, www.turkstat.gov .

ونستخلص من بيانات الجدول 2 تقلص إسهامات القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والبناء والتشييد في البنية الانتاجية في الاقتصاد التركي، وتزايد وتنوع إسهامات القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال المدة ذاتها في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً إيجابياً للحكومة التركية في تنويع الاقتصاد خلال المدة الممتدة بين (1973-2014).

ثانياً- التنويع في الصادرات

بذلت تركيا جهوداً كبيرة في فتح أسواق جديدة وإيجاد شركاء تجاريين لها، وحاولت تركيا منذ عام 1996 تحقيق تغيير في هيكل صادراتها من السلع الاستهلاكية إلى السلع المصنعة، كما تطور نظامها التجاري ليتوافق مع شروط وسياسة الانضمام إلى عضوية الاتحادالاوربي، فإن تركيا قامت بدعم الروابط التجارية والاقتصادية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا (http://www.baghdadcenter.net/details,165). ويبين الجدول 3 التنويع في الصادرات التركية.

الجدول 3
هيكل الصادرات السلعية في تركيا للسنوات بين (1973-2014)
(نسبة مئوية)

ت	التصنيفات السلعية	1973 %	2014 %	نسبة التغير %
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	34.00	12.35	(21.65)
2	المشروبات والتبوغ	10.15	0.88	(9.27)
3	المواد الخام والمواد غيرالصالحة للأكل (ماعدا الوقود)	30.25	2.83	(27.42)
4	الوقود المعدني ومواد التشحيم	3.75	3.00	(0.75)
5	الزيوت الحيوانية و النباتية والدهون والشموع	3.86	0.69	(3.17)
6	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	1.12	6.41	5.29
7	السلع المصنعة المصنفة بشكل رئيس عن طريق المواد	11.96	26.28	14.32
8	الالات والمعدات ووسائل النقل	0.68	28.27	27.59
9	المواد المصنعة المتنوعة	4.23	18.70	14.47
10	السلع غير المصنفة	—	0.59	0.59
	المجمـــــــــــوع	100	100	صفر

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتمادعلى المصادر الآتية
1- Turkish Statistcal Institute ,Statistical Indicators (1923-2013), ANKARA 2014,PP 441-442.
2- Turkish Statistcal Institute ,Foreign Trade Statistics,2015, http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046.

يتبين من الجدول 3 تطور وتحليل تنويع الصادرات السلعية وعلى مستوى عشر مجاميع، تتمحور حول تغيير التركيب الهيكلي للصادرات السلعية التركية خلال المدة الآتية:

- انخفاض معامل هيرفندال لتنويع الصادرات من نسبة (0.32) في عام 1973 إلى (0.26) عام 2014.

يتضح حصول تنويع واضح وكبير في تركيبة هيكل الصادرات السلعية في تركيا ، وزيادة كبيرة في قيمة الصادرات الكلية بمقدار (1317) مليون دولار في عام 1973إلى قيمة (157617) مليون دولار في عام 2014 (Turkish Statistcal Institute , 2014, 2015,.65).

ثالثاً - التنويع في الاستيرادات

تؤدي الاستيرادات دوراً مركزياً في بنية الدول التي لها قاعدة تصنيع قوية ، ويتمثل التركيز في تركيا على زيادة الاستيرادات بخاصة من الالات والمعدات ووسائل النقل والوقود المعدني والمواد الخام (19) ويبين الجدول 4 التوزيع النسبي للاستيرادات في تركيا.

الجدول 4
هيكل الاستيرادات التركية للسنوات (1973-2014)
(نسبة مئوية)

ت	التصنيفات السلعية	1973 %	2014 %	نسبة النمو %
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	2.14	3.53	1.39
2	المشروبات والتبوغ	0.40	0.38	(0.02)
3	المواد الخام والمواد غيرالصالحة للاكل(ماعدا الوقود)	9.22	6.00	(3.22)
4	الوقود المعدني ومواد التشحيم	10.60	20.25	9.65
5	الزيوت الحيوانية و النباتية والدهون والشموع	0.18	0.95	0.77
6	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	14.00	12.94	(1.06)
7	السلع المصنعة المصنفة بشكل رئيس عن طريق المواد	23.20	15.37	(7.83)
8	الالات والمعدات ووسائل النقل	37.00	31.48	(5.52)
9	المواد المصنعة المتنوعة	3.26	6.14	2.88
10	السلع غير المصنفة	----	2.96	2.96
	المجمـــــوع	100	100	صفر

المصدر:- تم إعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الاتية

1- Turkish Statistcal Institute ,Statistical Indicators (1923-2013), ANKARA 2014,443-444.
2- Turkish Statistcal Institute ,Foreignr Trade Statistics,2015, http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046 .

ويتضح من الجدول 4 الآتي:

- انخفاض معامل هيرفندال لتنويع الاستيرادات من حوالي (0.33) في عام 1973 إلى (0.31) عام 2014.
- إن تركيا تمكنت من تحقيق تنويع لاستيراداتها السلعية من خلال تنفيذ إستراتيجية وسياسات مرسومة مسبقا في خطط التنمية المتعاقبة .

رابعاً- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

قامت تركيا بتنفيذ خطوات عملية وفعّالة لإيجاد موقع لها على خريطة الاستثمارات العالمية بهدف تعزيز مكانتها كمركز إقليمي - تجاري - اقتصادي، ومن خلال الجهود التي تقوم بها

الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشجّع الاستثمار، وتعمل على تهيئة كافة الظروف لجذب الاستثمارات الاجنبية تماشيا مع السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (Ministry of Development, 2013, 80).

وبالنظر إلى التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت المتحقق في القطاعات الاقتصادية خلال الخطة الرابعة (1979-1983) والتاسعة (2007-2013) في تركيا، وبحسب القطاعات الاقتصادية وبموجب تصنيف البيانات الرسمية المتوافرة، يلاحظ أنها تركزت في تغيير الاستثمارات القطاعية دعما لاستراتيجية التنويع الاقتصادي وكما هو موضح في الجدول 5.

الجدول 5

هيكل تكوين رأس المال الثابت المتحقق في القطاعات في تركيا (نسبة مئوية)

ت	الخطط / القطاعات	الخطة الرابعة %	الخطة التاسعة %	نسبة التغير%	توقعات الخطة العاشرة %
1	الزراعة	10.00	10.20	0.20	12.00
2	التعدين	5.35	2.20	(3.15)	3.00
3	التصنيع	25.62	1.20	(24.42)	0.90
4	النقل	17.95	37.40	19.45	34.00
5	الطاقة	15.25	7.30	(7.95)	3.60
6	السياحة	0.61	0.50	(0.11)	0.60
7	البناء و التشييد	15.82	1.60	(14.22)	1.00
8	التعليم	2.36	12.30	9.94	16.00
9	الصحة	1.08	5.60	4.52	5.10
10	العدالة	——	1.30	1.30	1.50
11	الامن	——	1.00	1.00	1.10
12	مياه الشرب	——	6.60	6.60	7.00
13	مياه الصرف الصحي	——	5.60	5.60	5.80
14	ابحاث التكنولوجيا	——	1.60	1.60	2.50
15	الخدمات الاخرى	5.96	5.60	(0.36)	5.90
	المجمـــــــــــوع	100	100	صفر	100

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية

1- The Republic of Turkey , Ministry of Development (DPT), the fifth development plan (1985-1989), Ankara.1985,table No.8,P10.

2- The Republic of Turkey Ministry of Development (DPT), the tenth development plan (2014- 2018), Ankara.2013,Table18,P82.

يتبين من الجدول 5 الآتي:

- انخفاض معامل هيرفندال لتنويع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من حوالي (0.28) في عام 1973 إلى (0.25) عام 2014.
- تمكنت تركيا من تحقيق وتشجيع الاستثمار والتنويع القطاعي في الاستثمار لزيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت على مستوى القطاعات المختلفة لتنفيذ أهداف خطط التنمية ولاسيما الخطة التاسعة التي كانت تنصب على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقدرة التنافسية والتماسك في قوة الاقتصاد، وتنفيذ السياسة المالية للحد من القطاع العام والعجز الحاصل وضمان الانتقال إلى التمويل المستدام، واستراتيجية دعم الخصصة ومشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل والاتصالات والطاقة والتعليم وتنمية الموارد البشرية والخدمات العامة ولاسيما مياه الشرب مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (Kalem,Ali, 2015, 67-70).

خامساً- التنويع في الايرادات الحكومية

يؤدي التنويع في الإيرادات الحكومية دوراً مهماً في تحقيق التنويع الاقتصادي في تركيا، وتعتمد الإيرادات الحكومية على الإيرادات الضريبية ، ولاهميتها تحظى تركيا بواحدة من أكثر معدلات ضرائب الشركات التنافسية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وذلك نتج عن قانون ضرائب الشركات رقم (5520) الذي تم تفعيله في 21 تموز 2006، إذ أجريت بعض التعديلات المهمة في التطبيقات الحالية، كما تضمن مفاهيم جديدة، وقد ضم قانون ضرائب الشركات التركي احكاماً أكثر وضوحاً وموضوعية وأفضل تناغماً والتي تتماشى مع المعايير الدولية (http://www.invest.gov.tr/enTaxes). ويبين الجدول 6 هيكل الإيرادات الحكومية في تركيا.

الجدول 6
هيكل الإيرادات الحكومية في تركيا خلال السنوات (1973-2013)

السنوات / نوع الايرادات	1973		2013		نسبة التغير %
	قيمة الايرادات مليون ريال	النسبة %	قيمة الايرادات مليون ريال	النسبة %	
إيرادات الضريبة	51958	84.57	326169	86.44	1.87
الإيرادات الأخرى ماعدا الضريبة	3541	5.76	-	–	(5.76)
الإيرادات الخاصة والصناديق	2355	3.84	—	–	(3.84)
التمويل المحلي وغيرها من الإيرادات الخاصة	3158	5.14	–	–	(5.14)
الإيرادات التي تم الحصول عليها من خلال قوانين خاصة	422	0.69	—	–	(0.69)
إيرادات المؤسسات والملكية	—	–	14311	3.79	3.79
الإيرادات الخاصة والمنح والمساعدات	—	–	1095	0.29	0.29
الفوائد والاسهم والغرامات	—	–	25429	6.74	6.74
إيرادات رأس المال	—	–	10105	2.68	2.68
المستحقات	—	–	230	0.06	0.06
المجمـــــــــوع	61434	100	377339	100	صفر

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية

1- Turkish Statistcal Institute ,Statistical Indicators (1923-2013), Ankara 2014,585,587.
2- Ministry of Finance, Turkey, Ankara, 2014 Budget balance table of general Government,2014.

وتُبرز البيانات في الجدول 6 الآتي:

- تتكون نسبة الايرادات الحكومية الأخرى غير الضريبية من الفقرات (الفوائد والاسهم والغرامات، ايرادات المؤسسات والملكية، ايرادات رأس المال) في عام 2013 وكانت هذه الايرادات غير موجودة في عام 1973.
- انخفاض معامل هيرفندال لتنويع الايرادات الحكومية من حوالي (0.32) في عام 1973 إلى (0.27) عام 2014.

ويتبين ان تركيا حاولت الحفاظ على الإيرادات التي تحققها خلال المدة ذاتها، لأن هذه الايرادات مهمة وتحمل صفة الديمومة لها، فضلاً عن أنها تمكنت من إيجاد منافذ جديدة للايرادات الحكومية وتنويعها سبيلا لتنويع مصادر الدخل الوطني.

سادساً- هيكل تنويع العمالة بحسب المجموعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وذلك لأن تنويع الانتاج يتطلب تنويعا موازيا مع العمالة التي تقوم بالعملية الانتاجية. لذلك فمن المستحسن فحص توزيع قوة العمل في تركيا وتتبع تطورها وتنوعها ومقارنة ذلك بالتنويع المتحقق في الانتاج والصادرات .

وتتوزع قوة العمل في تركيا وفق التصنيفات الدولية ومنذ عام 1973 بحسب النشاطات الانتاجية المبينة في الجدول 7 .

الجدول 7

هيكل توزيع العمالة بحسب المجموعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي في تركيا خلال السنوات (2014-1973)

ت	السنوات / القطاعات الاقتصادية	1973		2014		نسبة التغيير %
		العدد ألف	النسبة (%)	العدد ألف	النسبة (%)	
1	الزراعة والغابات وصيد الاسماك	8413	57.31	5470	21.09	(36.22)
2	التعدين والمحاجر	170	1.16	134	0.52	(0.64)
3	الصناعات التحويلية	1628	11.09	4936	19.03	7.94
4	الكهرباء والغاز والمياه	28	0.19	245	0.95	0.76
5	البناء والتشييد	704	4.79	1912	7.37	2.58
6	التجارة والفنادق	986	6.72	4937	19.04	12.32
7	النقل والاتصالات	506	3.45	1346	5.19	1.74
8	المالية والتامين والعقارية	229	1.65	506	1.95	0.39
9	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	1245	8.48	4608	17.77	9.29
10	الخدمات الحكومية	770	5.25	1838	7.09	1.84
	الاجمالـــــــي	14679	100	25932	100	صفر

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على

1- Turkish Statistcal Institute ,Statistical Indicators (1923-2013), ANKARA 2014,P133.
2- Turkish Statistcal Institute , Turkey in Statistics 2014, ANKARA ,2015,P40.

ويتبين من الجدول 7 الآتي:

- انخفاض معامل هيرفندال لتنويع العمالة من (0.33) في عام 1973 إلى (0.30) عام 2014.
- حدوث تغيرات جذرية في توزيع العمالة في معظم الانشطة الاقتصادية، ولاسيما التي كانت تتركز بنسبة (57.31%) في قطاع الزراعة في عام 1973، لكن هذه النسبة انخفضت كثيرا وتوزعت بنسبة (36.32%) على القطاعات الأخرى خلال المدة لغاية عام 2014، وهذا مؤشر إيجابي على نجاح تركيا في عملية التنويع الاقتصادي ومنها التنويع في العمالة.

سابعاً- مؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي

شكل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية التخطيط للتنمية في تركيا، إذ ركزت خطط التنمية المتعاقبة على قضية تنويع القاعدة الاقتصادية، ويتوضح مؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي من الجدول 8.

الجدول 8

مؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي في تركيا للمدة (1973-2014)

المتغير	1973 %	2013 %	2014 %	الخطة الرابعة (1979-1983) %	الخطة التاسعة (2007-2013) %	اجمالي التغيير %
الناتج المحلي الاجمالي	0.34	---	0.30	---	---	0.04
الصادرات	0.32	---	0.26	---	---	0.06
الاستيرادات	0.33	---	0.31	---	---	0.02
اجمالي تكوين راس المال	---	---	---	0.28	0.25	0.03
الايرادات الحكومية	0.32	0.27	---	---	---	0.05
العمالة	0.33	---	0.30	---	---	0.03
معامل هيرفندال المركب	0.33	0.27	0.29	0.28	0.25	0.04

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث باستخدام معطيات البحث، واعتمادالمعادلة المستخدمة من قبل: الخطيب، الدكتور ممدوح عوض، التنويع والنمو في التعاون الخليجي، الاقتصادالسعودي، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس الخليج العربي. الرياض، 2014 ، 21-20.

يتبين من الجدول 8 الآتي:

انطلاقاً من مفهوم التنويع الاقتصادي والهدف الاستراتيجي الذي تبنته خطط التنمية في تركيا، فإن الآليات لتنفيذ هذا الهدف لا تقتصر على التنويع في مصادر الدخل أوهيكلية تنويع الناتج المحلي الاجمالي، وإنما تعتمد على مؤشرات أخرى وأهمها تنويع بنية الصادرات والاستيرادات وكذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات الحكومية وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية، ولمعرفة الوسط الحسابي للمتغيرات لمؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي لستة مؤشرات وبحسب البيانات والاحصائيات الرسمية المتوافرة للمدة (1973-2014) وهي (الناتج

المحلي الاجمالي، الصادرات، الاستيرادات، الايرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، العمالة)، تبين مايأتي:

- إن معدل معامل هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي قد انخفض بمقدار (0.04) نقطة، وتراوحت المعامل بين (0.33) و (0.25) نقطة خلال المدة (1973-2014) وهو مؤشر إيجابي للتنويع الاقتصادي.
- إن تركيا خلال المدة (1973-2014) تمكنت من تحقيق أهدافها وقدرا ملحوظاً في تنويع القاعدة الاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

1. كان لتظافر جهود القطاعين العام والخاص أثره الواضح في العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عملية التنمية، وتم انجاز العديد من الأهداف التنموية الرئيسة التي توضحها المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها: مؤشرات الناتج الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتنمية القوى البشرية، ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية، وتنشيط التجارة الخارجية، وتنشيط وتطوير سوق العمل، وكان للجهود التنظيمية التي اتخذتها الحكومة دور بارز وملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتدفق النقد الأجنبي، ونقل التكنولوجيا .
2. تقلص إسهام القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والبناء والتشييد في البنية الانتاجية في الاقتصاد التركي، وتزايد وتنوع اسهامات القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال المدة ذاتها في الناتج المحلي الاجمالي يُعَدُ مؤشرا إيجابيا للحكومة التركية في تنويع الاقتصاد خلال المدة الممتدة بين (1973-2014).
3. حصول تنويع واضح في تركيبة هيكل الصادرات السلعية في تركيا، وزيادة في قيمة الصادرات الكلية بمقدار (1317) مليون دولار في عام 1973 إلى قيمة (157617) مليون دولار في عام 2014، وتركزت في زيادة الصادرات الصناعية من الالات والمعدات ووسائل النقل و المكائن والمواد المصنعة المتنوعة والمواد الكيمياوية.
4. تمكنت تركيا من تنويع استيراداتها السلعية من خلال تنفيذ ستراتيجية وسياسات مرسومة مسبقا في خطط التنمية المتعاقبة، من خلال الانخفاض الملحوظ في نسبة واردات السلع المصنعة المصنفة بشكل رئيس عن طريق المواد والالات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والمواد غيرالصالحة للأكل (ماعدا الوقود) .
5. قامت تركيا بتنفيذ خطوات عملية وفعّالة لايجاد موقع لها على خارطة الاستثمارات العالمية بهدف تعزيز مكانتها كمركز اقليمي ـ تجاري ـ اقتصادي.
6. تعتمد تركيا فى الايرادات الحكومية على الايرادات الضريبية بشكل ملحوظ، ولاهميتها فان تركيا تحظى بواحدة من اكثر معدلات ضرائب الشركات التنافسية في منطقة منظمة التعاون الاقتتصادي والتنمية (OECD)، ويتبين ان تركيا حاولت الحفاظ على الايرادات التي تحققها خلال المدة ذاتها لكون ان هذه الايرادات مهمة وتحمل صفة الديمومة لها، اضافة لذلك تمكنت من ايجاد منافذ جديدة للايرادات الحكومية وتنويعها سبيلا لتنويع مصادر الدخل الوطني.
7. حدوث تغيرات جذرية في توزيع قوة العمل في معظم الانشطة الاقتصادية في تركيا، اذ كانت تتركز بنسبة (57.31%) في قطاع الزراعة في عام 1973، لكن هذه النسبة انخفضت كثيرا، إذ بلغت نسبة (36.32%) في عام 2014وتوزعت على القطاعات الأخرى خلال المدة (1973-2014)، وهذا مؤشر إيجابي على نجاح تركيا في عملية التنويع الاقتصادي في هذا المجال .

8. كان للاطار التنظيمي والقانوني في تركيا دور أساس في تشكيل المناخ الملائم لتحفيز نشاطات القطاع الخاص من خلال تخفيف القيود وتقليص الاجراءات وسن القوانين الفاعلة، بما يقلل من التكاليف المالية والزمن المطلوب لانجاز الأعمال المختلفة والمتعلقة بنشاطات القطاع الخاص، إذ حققت مركزا متقدما في تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتزايده بشكل مستمر.
9. شهدت تركيا اصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ عام 2002 حتى الآن، وأسهمت الاصلاحات هذه في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الأقليمية، واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الفوقية ومنها زيادة التقشف، وتقليص النفقات، جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد، إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيدي العاملة الماهرة، وتحسين بيئة العمل، إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.
10. إن معدل معامل هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي قد انخفض بمقدار (0.04) نقطة، وتراوحت المعامل بين (0.33) و (0.25) نقطة خلال المدة (1973-2014) وهي مؤشر إيجابي للتنويع الاقتصادي.

ثانياَ- المقترحات

1. التسيق والتعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص للعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عملية التنمية، ولتحقيق الأهداف التنموية الرئيسة التي توضحها المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها: مؤشرات الناتج الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتنمية القوى البشرية، ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية، وتنشيط التجارة الخارجية، وتنشيط وتطوير سوق العمل، إذ كان للجهود التنظيمية التي اتخذتها الحكومة دورا بارزا وملموسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتدفق النقد الأجنبي، ونقل التكنولوجيا .
2. إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي والصناعات التحويلية والبناء والتشييد في البنية الانتاجية في الاقتصاد التركي، وتزايد وتنوع اسهامات القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال المدة ذاتها في الناتج المحلي الاجمالي يُعَدُّ مؤشرا إيجابيا للحكومة التركية في تنويع الاقتصاد.
3. استمرار تركيا على وتيرة الاصلاحات ولاسيما اصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة التي عززت موقعها وأسهمت الاصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في المحافل الدولية والإقليمية .
4. رفع مستوى البحث والتطوير وتحسين التصميم وقدرات العلامات التجارية للشركات التركية، فضلاً عن إدخال المزيد من التحسينات على النظم التشريعية والادارية والبنية الاساسية القائمة. وإنها تؤكد على التزاماتها تجاه قطاع الصناعات التحويلية وتطويرها، باعتبار أن هذا القطاع أحد القطاعات الرئيسة والمهمة المكونة للاقتصاد التركي لارتباطاته الأمامية والخلفية والقدرة الفائقة على التعامل مع بقية القطاعات.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

1. الخطيب، د. ممدوح عوض، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014 ، 21-20.

ثانياً - المصادر باللغة الاجنبية

1. Canbaz, Ayşegul& Duru Oksuz, S.Deniz Tuğrul, YunusŞekerm, Development plans of Turkey from 1923to 2019, University Istanbul Turkey, Istanbul.2014,2.
2. Kalem, Ali, 2015**,** Türkiye'Deki Kamu Yatirimlarinin özel Sektör Yatirimlarina Etkisinin Incelenmesi، Kalkinma Bakanligi, Istanbul.
3. Hiç, Dr. Mükerrem Dr. Ayşen Hiç Gencer, 2009, Turkish Economy and Politics, From 1923 until 2002 ,Beykent University Department of Economics, Istanbul 1-40.
4. Republic of Turkey, Ministry of Development, 1963, The First Development Plan (1963-1967), Ankara.
5. Republic of Turkey, Ministry of Development, 1968, The Second Development Plan (1968-1972), Ankara.
6. Republic of Turkey، Ministry of Development، 1973, The Third Development Plan (1973-1977), Ankara.
7. Republic of Turkey, Ministry of Development, 1979, The Fourth Development Plan (1979-1983), Ankara.
8. Republic of Turkey, Ministry of Development, 1985, The Fifth Development Plan (1985-1989), Ankara.
9. Republic of Turkey, Ministry of Development، 1989, The Sixth Development Plan (1990-1994), Ankara.
10. Republic of Turkey, Ministry of Development, 1995, The Seventh Development Plan (1996-2000), Ankara.
11. Republic of Turkey, Ministry of Development, 2000, The Eighth Development Plan (2001-2005), Ankara.
12. Republic of Turkey, Ministry of Development, 2006, The Ninth Development Plan (2007-2013), Ankara.
13. Republic of Turkey، Turkish Statistical Institute, Statistical Indicators (1923- 2013), 2014, Ankara.
14. Republic of Turkey, Turkish Statistical Institute، Main Statistical National Accounts: www.turkstat.gov.
15. http://www.baghdadcenter.net/details-165.
16. Republic of Turkey, 2015, Turkish Statistical InstituteForeignerTradeStatistics، http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046.
17. Republic of Turkey، 2015, Turkish Statistical Institute, Turkey in Statistics 2014, Ankara.
18. Republic of Turkey, Ministry of Development, The Tenth Development Plan (2014-2018),2013, Ankara.
19. Republic of Turkey، Investment Support and Promotion Agency,Investment Legislation: http://www.invest.gov.
20. Republic of Turkey, 2014, Ministry of Finance, Budget Balance Table, Ankara.
21. Republic of Turkey, September 2014, Ministry of Economy, Economic Outlook, Ankara p 40
22. Snyder, Wayne W, October 1969, Turkish Economic Development- The First Five Year Plan 1963-67, Center for Research on. Economic Development University of Michigan.
23. Uğur, Ahmet, 2008, Import and Economic Growth in Turkey, East-West, *Journal of* Economics and Business, Vol. XI, No1& 2.

أمين[179]